الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4610 | الأربعاء | 10 ذي الحجة 1444 هـ | 28 يونيو 2023 م | السنة السادسة عشرة

تطالب بتعويضات تبلغ 25 مليار دولار

دعوى قضائية أمام الجنائية الدولية ضد إسرائيل بسبب حصارها غزة

قصف إسرائيلي سابق على قطاع غزة

قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء أحد اقتحاماتها في الضفة الغربية

«وكالات»: رفع محامون دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد الاحتلال الاسرائيلي، بسبب الحصار المستمر لقطاع غزة منذ سنوات، وذلك بناء على تكليف من 8 نواب فلسطينيين.

وتقدم بالدعوى إلى محكمة لاهاي المحامي الفرنسي جيل دوفير، إضافة إلى المحامين خالد الشولي من نقابة المحامين الأردنيين، ومحمد النجار من نقابة المحامين بغزة، وعبد المجيد مراري من نقابة المحامين المغاربة.

وقدّم المحامون طلب التعويض إلى صندوق تعويض الضحايا لدى المحكمة الجنائية الدولية، لجبر الضرر المادي الذي ألحقه الاحتلال الاسرائيلي بسكان القطاع.

وتتعلق الدعوى -وفق المحامين- بجرائم القتل العمد كنتيجة للحصار المضروب على القطاع، إضافة إلى جريمة الفصل العنصري الذي جاء نتيجة ممارسة الاحتلال للتمييز ضد جميع سكان قطاع غزة.

ويتهم النواب الفلسطينيون الاحتلال الإسرائيلي بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مشيرين إلى أنه منذ عام 2020 أصبح قطاع غزة يصنف على أنه منطقة غير صالحة للسكن، بحسب الأمم المتحدة.

وتبلغ قيمة التعويضات المطلوبة 25 مليار دولار، استنادا إلى تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي أشار إلى أن الخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة الحصار بلغت 16.7 مليار دولار، من عام 2007 وحتى عام 2018، بحسب البيان.

وتأتي هذه المطالبة بحساب التكلفة الاقتصادية للحصار، والتي تشمل الإغلاق المطول والقيود الاقتصادية الشديدة والقيود المفروضة والعمليات العسكرية.

ودعا المجلس التشريعي الفلسطيني -وفقا للبيان الصادر عن أحمد بحر نائب رئيسه- المحكمة الجنائية الدولية إلى التعامل الجاد والفوري مع شكوى نواب الشعب الفلسطيني وإدانة الاحتلال على جرائمه، والشروع في وضع آليات عملية لمحاسبته على جرائم الحصار والعدوان التي مورست ضد قطاع غزة، وتطبيق العقوبات الصارمة الواردة ضمن لوائح المحكمة.

وفي 22 ديسمبر 2018، قررت المحكمة الدستورية (في رام الله) حلّ المجلس التشريعي المنتخب عام 2006، وهو ما رفضته حركة حماس التي تمتلك 76 مقعدا في المجلس من أصل 132.

وفي غزة، قال المكتب الإعلامي للمجلس التشريعي الفلسطيني إن نواب المجلس التشريعي شرعوا بخطوات عملية من أجل تقديم شكوى للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ 17 عامًا.

وأضاف البيان أن هذه الخطوة تأتي ضمن الجهود القانونية والدبلوماسية البرلمانية التي يقوم بها المجلس لتجريم الاحتلال على انتهاكاته الجسيمة بحق الشعب الفلسطيني، وخصوصا جريمة الحصار، ومخالفاته الصارخة للقوانين والمواثيق الدولية.

وأشار البيان إلى أن المجلس ونوابه يخاطبون بشكل مستمر المنظمات الدولية المعنية، والاتحادات البرلمانية الدولية والمؤسسات الحقوقية، بهدف عزل الاحتلال ومحاسبته دوليا.

ومنذ عام 2007، تفرض إسرائيل حصارا على قطاع غزة، يشمل تقنين دخول المحروقات والسلع الغذائية والمستلزمات الطبية، مما أدى إلى تدني مستوى المعيشة وقلة فرص العمل وتفاقم الأوضاع الإنسانية داخل القطاع.

من جهة أخرى وافقت حكومة الاحتلال الإسرائيلي على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، وفي حين أدانت أميركا وفرنسا تصاعد مخططات الاستيطان، دعت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» السلطة الفلسطينية لإعادة النظر في مسار المفاوضات ووقف التنسيق الأمني.

يأتي هذا في وقت طالب فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالعمل على اجتثاث فكرة إقامة الدولة الفلسطينية.

ونقلت الإذاعة الإسرائيلية الرسمية -الاثنين- عن نتنياهو خلال جلسة مغلقة للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست قوله إنه يجب العمل على اجتثاث فكرة إقامة الدولة الفلسطينية، وقطع الطريق على تطلعات الفلسطينيين لإقامة دولة مستقلة لهم.

ولكنه أكد أن إسرائيل تريد بقاء السلطة الفلسطينية، وهي غير معنية بانهيارها ولكنها على استعداد لدعمها ماليا، مشيرا إلى الاستعداد لفترة ما بعد الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وفي سياق متصل، صادق المجلس الأعلى للتخطيط في إسرائيل على مخططات بناء 5700 وحدة سكنية إضافية في مناطق مختلفة من الضفة الغربية. وأشادت شخصيات قيادية من المستوطنين اليهود بالقرار.

من ناحيته، قال شلومو نعمان رئيس بلدية جوش عتصيون ورئيس مجلس يشع «أشكر الحكومة الإسرائيلية على التطوير المستمر للاستيطان الإسرائيلي... هذا هو الرد الصهيوني الأمثل على من يطلبون مساعدتنا، وخصوصا في مثل هذه الأيام الصعبة».

وتعتبر معظم دول العالم المستوطنات التي أقيمت على أراض احتلتها إسرائيل في حرب عام 1967 غير قانونية. وتمثل هذه المستوطنات إحدى القضايا الأساسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

ومنذ توليه السلطة في يناير الماضي، وافق ائتلاف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على بناء ما يزيد على 7 آلاف وحدة سكنية جديدة، معظمها في عمق الضفة الغربية.

من جهتها، قالت منظمة «السلام الآن» -التي تراقب النشاط الاستيطاني- إن «الحكومة الإسرائيلية تدفعنا بوتيرة غير مسبوقة نحو الضم الكامل للضفة الغربية»، حسب ما جاء في بيان صادر عن المنظمة.

وردا على تصريحات نتنياهو، أكدت الرئاسة الفلسطينية في رام الله أن قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية هو الحل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار.

وقال الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة إن تصريحات نتنياهو تظهر للعالم حقيقة النيات الإسرائيلية الرافضة للشرعية الدولية والقانون الدولي.

من جانبها، قالت الخارجية الفلسطينية إن تلك التصريحات تمثل اعترافا بسياسة حكومة نتنياهو المعادية للسلام.

أما حركة حماس فقالت إن تصريحات نتنياهو بشأن ضرورة العمل على اجتثاث فكرة إقامة الدولة الفلسطينية تؤكد مجددا، وبوضوح، أهداف الاحتلال الإسرائيلي القائم على فكرة الإبادة والتطهير العرقي، بعيدا عن شعارات السلام المزعوم والزائف.

وطالبت الحركة قيادة السلطة الفلسطينية بإعادة النظر في التزاماتها مع الاحتلال، وفي مسار المفاوضات، ووقف التعاون الأمني معه؛ كما دعت الحكومات العربية إلى مقاطعة دولة الاحتلال، ووقف التطبيع معها.

دوليا، قالت وزارة الخارجية الأميركية -الاثنين- إنها منزعجة للغاية من قرار إسرائيل المضي قدما في خطط الاستيطان بالضفة الغربية المحتلة.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية ماثيو ميلر للصحفيين «نعتقد أن المستوطنات عائق أمام حل الدولتين وتشكل عقبة أمام السلام».

من جانبها، دعت وزارة الخارجية الفرنسية الحكومة الإسرائيلية إلى التراجع عن قرارها بتسريع إجراءات ترخيص بناء المستوطنات والتخلي عن نية الموافقة على خطط لبناء ما يقرب من 5 آلاف وحدة سكنية جديدة في عدة مستوطنات بالضفة الغربية.

ودعا بيان للخارجية الفرنسية إسرائيل إلى احترام التزاماتها التي تعهدت بها في العقبة وشرم الشيخ في فبراير ومارس الماضيين.

وفكرة إقامة الدولة الفلسطينية التي دعا نتنياهو إلى اجتثاثها تقرها التشريعات الدولية، إذ أقر مجلس الأمن الدولي عبر قرارات عدة حل الدولتين منذ عقود، لكن قراراته ظلت حبرا على ورق، رغم الاتفاقات والوساطات المختلفة.

ففي يوم 29 نوفمبر 1947، صدر قرار مجلس الأمن رقم 181، الذي اقترح دولة عربية في جزء من الجليل والضفة الغربية وقطاع غزة والنقب، ودولة يهودية في باقي أراضي فلسطين المحتلة.

ويوم 15 نوفمبر 1988، أعلن الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس، خلال انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الجزائرية.

وعاد اقتراح حل الدولتين للظهور عام 1993، بإبرام «اتفاقية أوسلو» بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، ثم عام 2000 في قمة «كامب ديفيد» بين الرئيس الراحل ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك بحضور الرئيس الأميركي بيل كلينتون.

وفي عام 2002، بحثت القيادة السعودية مع الولايات المتحدة حل الدولتين على أساس «مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز»، التي أفضت إلى «مبادرة السلام العربية».

في السنة ذاتها، أعلن الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن دعمه حل الدولتين، وشكّل ذلك أساس خريطة الطريق التي قدمها لإحياء عملية السلام.

وفي مؤتمر «أنابوليس» الذي عقد نوفمبر 2007 بالولايات المتحدة، وافق الإسرائيليون على «حل دولتين لشعبين» كأساس لمفاوضات مستقبلية لإنهاء النزاع.

وفي سبتمبر 2010، عقدت جولة مفاوضات سلام بين الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني، بوساطة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، بهدف إيجاد حل للصراع بين الشعبين، اليهودي والفلسطيني.

من ناحية أخرى أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي مقتل أحد جنوده، ليل الاثنين، في حادث إطلاق نار خلال مناورات أجريت في ثكنة عسكرية بالمنطقة الجنوبية.

وقال الجيش -في بيان مقتضب- إنه يجري تحقيقا للوقوف على الأسباب التي أدت للحادث، إلى جانب إجراء فحص ميداني من قبل القادة العسكريين، كما فتحت الشرطة العسكرية تحقيقا في الأمر.

من ناحية أخرى، اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلية فجر أمس الثلاثاء 17 فلسطينيا في مناطق متفرقة من الضفة الغربية والقدس المحتلة.

وقال بيان لجيش الاحتلال إن قواته، وبالتعاون مع جهاز الأمن العام الشاباك والقوات الخاصة، اعتقلت 6 شبان من مدينة نابلس.

وكانت قوات الاحتلال اعتقلت فجر أمس 3 فلسطينيين على الأقل من مخيم بلاطة والأحياء المجاورة في مدينة نابلس بالضفة الغربية، واقتحمت قوات الاحتلال المنطقة وسط اشتباكات مسلحة مع مقاومين فلسطينيين، ودهمت عددا من المنازل وفتشتها قبل أن تنقل المعتقلين إلى مراكز التوقيف للتحقيق معهم.

ومن جانبه، أفاد الهلال الأحمر الفلسطيني بإصابة شابين برصاص الاحتلال خلال مواجهات اندلعت في المنطقة.

وتشهد الضفة المحتلة منذ أسبوع تصاعدا في التوتر، عقب عملية نفذها الجيش الإسرائيلي في جنين، واستشهد خلالها 6 فلسطينيين، وتبعتها عملية إطلاق نار في مستوطنة عيلي قرب رام الله قتل فيها 4 إسرائيليين.

اليمن : زورقان يحملان أسلحة اقتربا من سفينة قرب ميناء الصليف

ميناء الصليف

«وكالات» : أفادت هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية، أمس الثلاثاء، بأن زورقين يحملان أسلحة اقتربا من سفينة قرب ميناء الصليف اليمني المطل على البحر الأحمر.

وأضافت الهيئة في بيان مقتضب أن السفينة زودت سرعتها وأجرت مناورة لتفادي الزورقين الصغيرين، مشيرة إلى أنه لم يتم إطلاق نار، وأكد البيان على أن السفينة وطاقمها بأمان.

يذكر أن ميناء الصليف، الواقع إلى الشمال الغربي لمدينة الحديدة الواقعة غرب اليمن، يعد من أهم الموانئ ويحتل موقعا استراتيجيا في اليمن لما يمتاز به من أعماق كبيرة تصل إلى 50 قدما.

ويمكنه استقبال بواخر عملاقة تصل حمولتها إلى 55 ألف طن، وكذا بحمايته الطبيعية من الأمواج بجزيرة كمران.

ليبيا : البرلمان يصوّت على اختيار أعضاء المحكمة الدستورية رغم الخلافات

برلمان ليبيا

«وكالات» : صوّت البرلمان الليبي، الاثنين، على اختيار رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية، وذلك رغم صدور حكم من المحكمة العليا بعدم دستوريته، وذلك في خطوة من شأنها أن تثير خلافات جديدة مع المجلس الأعلى للدولة وتهدد بانقسام السلطة القضائية.

وقال المتحدث الرسمي باسم البرلمان، عبدالله بليحق، في بيان، «إن النواب صوّتوا بالإجماع خلال جلسة مغلقة على اختيار رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية وكذلك على إعفاء رئيس هيئة الرقابة الإدارية الحالي واختيار «خالد امراجع محمد المبروك» خلفا له، وإعفاء رئيس وأعضاء مجلس إدارة مجلس التخطيط الوطني واختيار مجلس إدارة جديد».

ومن شأن هذه الخطوة أن تجدّد الخلافات مع المحكمة العليا بالعاصمة طرابلس التي أكدت سابقا عدم دستورية قانون المحكمة الدستورية الذي أصدره البرلمان، وكذلك مع المجلس الأعلى للدولة الذي يرفض القانون، ويعتبر أن إحداث المحكمة شأن دستوري ولا يدخل ضمن الصلاحيات التشريعية.

والمحكمة الدستورية محور نزاع بين الأطراف السياسية والقضائية في ليبيا، منذ أن أقرّ البرلمان قانونا لإنشاء محكمة دستورية تتكون من 13عضوا في مدينة بنغازي بدلا من الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا في طرابلس، ينصّ على عدم جواز بعدم دستورية القوانين إلا من رئيس البرلمان، أو رئيس الحكومة، أو 10 نواب، أو 10 وزراء»، ولم يتضمن أي إشارة لأعضاء مجلس الدولة.

ومن المحتمل أن يقود قرار البرلمان اختيار رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية دون العودة إلى المجلس الأعلى للدولة، البلاد إلى خلافات جديدة وانقسامات قد تمس جسم المؤسسة القضائية التي ظلت طوال السنوات الماضية متماسكة، مع سعي كل طرف وإقليم إلى تشكيل سلطة قضائية والسيطرة على العدالة، وهو ما يفاقم الأزمات.